العلاقات التركيه مع دول مجلس التعاون الخليجي في عهد حكومه حزب العدالة والتنمية

د. أحمد سلمان محمد

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة:

تعد منطقه الخليج العربي من المناطق المهمه في العالم من الناحيه الستراتيجيه والاقتصاديه لما تمتلكه هذه المنطقه من موارد نفطيه هائله وتعد دول مجلس التعاون الخليجي من الدول المهمه فيهالما تمتلكه من امكانيات اقتصاديه كبيره جعل دول العالم تتجه نحو التعاون معها في جميع المجالات السياسيه والاقتصاديه والامنيه وتعد تركيا من الدول التي بدأت تطور علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما منذ وصول حزب العداله والتنميه الى السلطه وانفتاحه على دول العالم الاسلامي والعربي لاسيما بعد التغيرات التي حصلت في المنطقه بعد احتلال الولايات المتحده وحلفائها للعراق في نيسان 2003

وتنطلق فريضه الدراسه من نقطه اساسيه هي ان تركيا تمتلك موقع ستراتيجي وذات ثقل اقليمي في منطقه الشرق الاوسط وبدات امكانياتها الاقتصاديه بالتطور من ناحيه الاستثمارات في دول العالم او تبادلها التجاري معها ورأت دول مجلس التعاون الخليجي ضروره الاستفاده من التجربه التركيه وكسبها الى جانبها من خلال التعاون السياسي والاقتصادي والامني لاسيما وان ايران تسعى الى امتلاك السلاح النووي وبالتالي خلق عمليه توازن معها كما ترى دول المجلس اهميه تركيا في مساندتها في القضايا العربيه

وقد تم تقسيم الدراسه الى المحاور التاليه :

اولا : العوامل التي حفزت الدول الخليجيه لتطوير علاقاتها مع تركيا

ثانيا : الدوافع التي تجعل تركيا تطور علاقاتها مع دول مجلس التعاوالخليجي

ثالثا : العلاقات السياسيه التركيه مع دول مجلس التعاون الخليجي

رابعا: العلاقات الاقتصاديه التركيه مع دول مجلس التعاون الخليجي

خامسا : مذكره التفاهم بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي

اولا:العوامل التي حفزت الدول الخليجيه لتطوير علاقاتها مع تركيا

هناك العديد من العوامل التي حفزت دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير علاقاتها مع تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية :

1- على الصعيد السياسي :

سعت دول مجلس التعاون الخليجي منذ مجيء حكومة حزب العداله والتنميه الى تحقيق نوع من التوازن في منطقه الخليج العربي ولاسيما بعد احتلال العراق في نيسان 2003 واستمرار ايران في برنامجها النووي وتعنتها في قضيه احتلال الجزر العربيه الثلاث ورفضها كل المبادرات السلميه سواء الاقليميه والدوليه فكانت تركيا هي ضاله دول الخليج لتحييد القوه الايرانيه لاسيما بعد ظهورها كعامل فاعل ورئيس على الساحه الاقليميه والدوليه لاسيما وان حكومه حزب العداله والتنميه تحاول استعاده الدور التاريخي لتركيا وتكثيف علاقاتها سواء مع دول الجوار العربي ودول مجلس التعاون الخليجي ولعل التطور في مستو ى العلاقات التركيه مع دول المجلس قد ظهر بشكل بارز بعد عام 2005 ولاسيما بعد زياره العاهل السعودي عبدالله بن عبد العزيز مرتين الى تركيا خلال 15 شهر في عامي 2007 و2008،فضلا على الحرص التركي في المشاركه في القمم العربيه وكما قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتوقيع مذكره تفاهم مع تركيا في اب 2008والتي عدت طفره نوعيه في العلاقات التركيه الخليجية[1]

2- على الصعيد الاقتصادي :

تمتلك تركيا اقتصادا متنوعا جعلها تحتل المركز 15 على المستوى العالمي فضلا عن تمتعها بامكانات زراعيه وصناعيه وتجاريه ومائيه وارتفاع حجم وارداتها بما يقابل 20مليا دولار سنويا بما يوازي 90 %من احتياجاتها النفطيه وتركيا تعاني من نقص في الاستثمارات وفي رؤس الاموال اللازمه لنمو الاقتصاد التركي ولاسيما في ظل التحديات التي تواجهها تركيا والمتمثله في ارتفاع معدلات التضخم وتراكم المديونيه الداخليه والخارجيه ومن هنا فان تركيا تمثل ارضا خصبه للاستثمارات الخليجيه وذلك في ظل انخفاض حجم الاستثمارات الخليجيه والعربيه فيها مقارنه بحجم الاستثمارات الاجنبيه فيها والتي قدرت ب22مليار دولار في عامي 2007 و2008وكما ان تركيا تعد من الدول الفاعله في حجم التجاره الخارجيه اذبلغت صادراتها عام 2007 و2008 حوالي 110 مليار دولار وواردتها حوالي 170 مليار دولارومن المتوقع ان تصل تجارتها الخارجيه حوالي نصف تريليون دولار عام 2023 ومن هنا فأن دول المجلس تسعى الى رفع تجارتها مع تركيا لاسيما انها لاتتعدى 2.7%من حجم التجاره التركية .

اما على الصعيد الصناعي فان دول الخليج بحاجه الى مواد البناء المختلفه التي تنتجها تركيا وذلك في ظل الطفره العمرانيه التي تشهدها هذه الدول اذ انها تعد ثاني اكبر منتح في صفائح الزجاج في العالم وسادس اكبر منتج للاسمنت علاوه على انها كونها تحتل المرتبه الثالثه ضمن افضل لائحه المتعهدين للانشاءات عالميا بعد الولايات المتحده والصين وكما انها تعد من الدول التي تحقق الاكتفاء الغذائي وترى فيها دول المجلس بانها الدوله التي يمكن عن طريقها يتحقق امنها الغذائي لاسيما وان تركيا تسعى لأن تكون سله غذاء الشرق الاوسط وانها تحاول تحويل منطقة شرق الاناضول الى مركز لانتاج وتوزيع المحاصيل الزراعيه والغذاء لكافه دول المنطقه وذلك عبر ري ملياري هكتار من الاراضي القابله للزراعه وتطوير الصناعات الغذائيه فيها وذلك باجمالي استثمارات تقدر ب12مليار دولارعلى مدى اربع سنوات[2] .

3- على الصعيد الامني والعسكري:

تعد تركيا من الدول التي تتمتع بخبرات عسكريه تتمثل في صناعتها العسكريه المتطوره قياسا الى بلدان المنطقه فضلا عن دخولها عالم تصنيع الاسلحه وانظمه التسلح المشتركه بالحصول على تراخيص انتاج من البلد المنشأ كما انها دخلت عالم الطاقه النوويه للاغراض السلميه اولها في مدينه سينوب على البحر الاسود ومن هنا فأن دول مجلس التعاون الخليجي تستطيع الاستفاده من الخبرات العسكريه التركيه وتجربتهاالنوويه السلمية[3] .

ثانيا : الدوافع التي تجعل تركيا تطور علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي

هناك العديد من العوامل التي تدفع نحو تطور العلاقات التركيه مع دول مجلس التعاون الخليجي ابرزها:

1- الحصول على احتياجاتها النفطيه:

ان تركيا تستورد اكثر من 90 %من احتياجاتها النفطيه وبما قيمته 20مليار دولارفي الوقت الذي تحتوي منطقه الخليج على 65%من احتياطي النفط العالمي و38.8%من احتياطي الغازوتحتفظ دول مجلس التعاون الخليجي الست على 35%من احتياطي النفط وبالتالي ان تركيا تسعى الى تامين امداداتها النفطيه والذي يعد من اهم العوامل التي تدفع تركيا تجاه دول مجلس التعاون الخليجي[4] .

2- السعي الى جذب الاستثمارات ورؤس الاموال الخليجيه:

ان تركيا تدرك ان دول مجلس التعاون الخليجي يتوافر بها موارد طاقه وامكانات ماديه هائله والعديد من فرص العمل كما ان تركيا تسيطر على اهم المضائق الدوليه التي تنقل النفط في الوقت الذي تعاني من اختلالات اقتصاديه وارتفاع معدلات التضخم والمديونيه الداخليه والخارجيه وان كان اقتصادهافي نمو مع استلام حكومة حزب العداله والتنميه السلطه في البلاد عام2002فضلا عن نقص الاستثمارات ورؤس الاموال الخليجيه فيها ومن اجل تحسين اقتصادها فأن تركياتسعى الى جذب الاستثمارات ورؤس الاموال الخليجيه اليها بما يحقق نموها الاقتصادي[5] .

3-العمل على الحفاظ على امن الخليج العربي :

ترى تركيا ان تحقيق توازن اقليمي بمنطقه الخليج العربي وبمساعده الدول الكبرى هو الصيغه المثلى لأمن الخليج العربي ومن اجل تحقيق ذلك سعت الى توثيق علاقاتها على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري مع دول المجلس بهدف سد الفراغ الامني في المنطقه ومواجهه ما قديتهددها من ممارسات تقوم بها بعض دول الجواروالقيام بدور من اجل تعزيز الامن الاقليمي الخليجي ومسانده حلف الناتو في تطلعاته الجديده نحو منطقه الخليج العربي وذلك استنادا الى مبادره اسطنبول التي اطلقها الناتو في عام 2004وانضمت اليها دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الاخيرة .

4- التوقيع على مذكره التفاهم الستراتيجي في عام في اب 2008:

واستكمالا لدورها الرائد في المنطقه وذلك من خلال السعي الى استقرار العراق والوساطه التركيه في المفاوضات السوريه الاسرائيليه والعمل الى تطوير علاقاتها مع ايران فانها في الوقت نفسه قامت بتوقيع مذكره تفاهم ستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي والتي تمهد لعلاقات ستراتيجيه بين تركيا ودول المجلس وعلى جميع الاصعدة[6] .

ثالثا: العلاقات السياسيه التركيه مع دول مجلس التعاون الخليجي

مع وصول حزب العداله والتنميه التركي الى السلطه سعى الى تطوير علاقات تركيا مع الدول العربيه ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات التي حصلت في المنطقه والتي ابرزها احتلال العراق من قبل الولايات المتحده وحلفاؤها عام 2003و ايران التي تسعى لتطوير برنامجها النووي والذي تعده تركيا مهددا الأمن المنطقه واستمرار الرفض الاوربي في

انضمام تركيا الى عضويته فكان لابد للتوجه نحو منطقه الخليج العربي لما تمتلكه هذه المنطقه من موقع ستراتيجي مهم وامكانيات اقتصاديه هائله يمكن ان يحقق اهداف ومصالح تركيا في المنطقه فضلا عن ان دول مجلس التعاون الخليجي تنظر الى تركيا بانهادوله ذات موقع ستراتيجي مهم ولاعب رئيسي في منطقه الشرق الاوسط وذات امكانيات اقتصاديه متطوره لاسيما منذ سيطره حزب العداله والتنميه على السلطه كما ترى دول مجلس التعاون الخليجي بتركيا هي الدوله التي تحقق التوازن مع ايران فموقع تركيا وحجمها وسكانها وقوتها العسكريه موازيه لأيران وهو مايؤهلها للعب دور اساسي في تحقيق توازن جيوستراتيجي ولاسيما وان دول مجلس التعاون الخليجي تخشى من اندلاع حرب امريكيه مع ايران او اسرائيل مع ايران تكون الدول العربيه ساحة لها 0

وتعد المملكه العربيه السعوديه احد دول مجلس التعاون الخليجي المهمه والتي تسعى تركيا الى تطوير علاقاتها الدبلوماسيه معها ومع وصول حكومه حزب العداله والتنميه للسلطه في تركيا بدات العلاقات تتطور بوتيره سريعه ولعبت الاتصالات الرسميه بين البلدين وعلى اعلى المستويات دور في تعزيز هذه العلاقات فقد جاءت زياره الملك عبدالله الى تركيا عام 2006 بعد 40عاما وعلى هامش الزياره تم التوقيع على سته اتفاقيات ومذكرات تفاهم ستساهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات التجاريه والاقتصاديه وخصوصا في مجال الاستثمار اذ وقعت اتفاقيه عدم الازدواج الضريبي والتي ستشجع رجال الاعمال في البلدين على الاستثماروتم مناقشه الاوضاع في المنطقه ولاسيما العدوان الاسرائيلي على لبنان وقضيه العراق وقضيه البرنامج النووي الايراني[7] تبعتها زياره ثانيه في عام2007 وتم خلال لقاء الملك السعودي مع الرئيس التركي عبدالله غول مناقشه سبل تطوير العلاقات بين البلدين وعلى كافه المستويات والاصعده السياسيه والاقتصاديه والامنيه وكما تم مناقشه التطورات السياسيه في المنطقه ولاسيما القضيه الفلسطينيه وعمليه السلام في الشرق الاوسط وضروره الوصول الى حل شامل يمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق دولته المستقله وفقا لقررات الشرعيه الدوليه كما تم بحث الوضع في لبنان واهميه الحفاظ على امن وسياده لبنان وتم مناقشه الوضع في العراق وضروره تحقيق الاستقرار فيه بما يخدم امن المنطقه اذ اكد الرئيس التركي عبدالله غول ان استتباب الامن في العراق الدوله المجاوره لتركيا في الجنوب وللسعوديه في الشمال الشرقي وتامين السلام والاستقرارفيه باسرع مايمكن مع الحفاظ على وحده وسياده اراضيه واكد الرئيس التركي ان السعوديه وتركيا مصممان على محاربه الارهاب بكل انواعه وكما اكد الرئيس التركي ان علاقاتنا الاقتصاديه في تطور ولاسيما خلال السنوات

الخمسه الاخيرة[8] وقام الرئيس التركي عبدالله غول بزياره السعوديه في عام 2009 والتقى بالمسؤليين السعوديين ولاسيما بالعاهل السعودي وتم التاكيد على ضروره الاستمراربتطوير العلاقات الثنائيه بين البلدين بما يخدم مصالح الشعبيين التركي والسعودي واثناء زياره الرئيس التركي للسعوديه التقى باعضاء اتحاد الغرف التجاريه السعوديه والقى كلمه اكد فيها ان تركيا مستعده من خلال خبرتها الانشائيه لمشاركه السعوديين للعمل في خطوط سكك الحديد المزمع انشاءها في المملكه بالاضافه الى المشاركه في المشاريع الانشائيه في مكه المكرمه والمدينه المنوره اماوزير التجاره والصناعه السعودي عبدالله زينل فقد اكد ان الرئيس التركي وجه الجهات المعنيه في تركيا لتسهيل كافه الاستثمارات واعطائها الاولويه والافضليه عن غيرها من الاستثمارات الاجنبية[9] .

اما مملكه البحرين فقد تطورت علاقاتها السياسيه مع تركيا ولاسيما بعدزياره نائب رئيس الوزراء الشيخ محمد بن مبارك في عام 2003 وتوقيعه برتوكول مشاورات بين وزارتي خارجيه البلدين واخر في مجال الارشيف والوثائق وثالث بين وكالتي انباء البحرين والاناضول[10] ولتعزيز اواصر العلاقات التركيه البحرينيه قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان 13 و14تشرين الثاني 2005 بزياره رسميه للمملكه استمرت يومين بحث مع الملك البحريني تطوير العلاقات بكافه اشكالها[11] وكما قام رئيس الوزراء البحريني خليفه بن سلمان ال خليفه في 13 شباط 2006 بزياره تركيا ولقائه برئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والرئيس التركي احمد نجدت سيزر اذ اكد رئيس الوزراء البحريني اهميه تطوير العلاقات الثنائيه بين البلدين وكذلك حصول البحرين على مكسب سياسي وذلك من خلال موافقه تركيا على دعم البحرين لطلبها للترشيح لرئاسه الجمعيه العامه للامم المتحده وسعى رئيس الوزراء البحريني خلال الزياره الى العمل لجذب الاستثمارات التركيه الى المملكه وكان من ثمار الزياره التوقيع على العديد من الاتفاقيات و التي ابرزها[12] :

1- اتفاق التعاون في مجال حمايه الاستثمارات بين البلدين من خلال وضع القوانين التي تكفل حرية الاستثمار
2- التوقيع على اتفاقيه التعاون الثنائي في المجال الكمركي
3- التوقيع على اتفاقيه المجلس الاقتصادي التركي
4- التاكيد على التعاون في مجالات السياحه والطيران

واثناء الزياره قام رئيس الوزراء البحريني بزياره المجلس الوطني التركي ،ولاشك ان الهدف من زيارته له هوان تفتح افاق واسعه من العلاقات بين تركيا والبحرين في المجالات التشريعيه والدستوريه في ظل ماتتمتع به تركيا من تطور في هذا المجال ومن اجل استمر التواصل بين البحرين وتركيا قام الملك البحريني حمد بن عيسى ال خليفه بزياره تركيا في 3اب 2008 وتأتي هذه الزياره في ظل السياسه الخارجيه البحرينيه النشطه والتي تقضي بالتحرك الحثيث لتعميق اوجه التعاون بين مختلف البلدان العربيه والاسلاميه ومما لاشك فيه ان هذه الزياره تهدف الى تطوير واقع ومستقبل هذه العلاقه وانطلاقا من حرص الجانب التركي على تطوير افق العلاقات مع دول المجلس بصورة عام ومملكة البحرين بصوره خاصة[13] ولتفعيل افاق هذا التعاون قام رئيس التركي عبدالله غول بزياره المنامه في عام 2009والتقى بالمسؤوليين البحرينيين وقام بزياره المجلس الوطني البحريني والقى خطابا اكدفيه "على الدبلوماسيه البرلمانيه تلعب دورا هاما في تطوير العلاقات بين الدول والشعوب في يومنا الراهن لافتا الى اهميه العلاقات بين المجالس التشريعيه من اجل تمتيين العلاقات بين الدول وتقويتها "[14] .

وكما اكد الرئيس التركي ان العلاقات لايجب ان تقتصرعلى حجم التبادل والتعاون الاقتصادي والتجاري موكدا على انفتاح تركيا على رفع مستوى العلاقات في مختلف الاصعده مثل القطاعات الصحيه والزراعيه والطاقه والتمويل والشركات الصغيره والمتوسطه وخدمات المقاولات واضاف الرئيس التركي ان مملكه البحرين دوله نموذجيه من الناحيه التمويليه لافتا الى ان هنالك العديد من البنوك والمصارف والمؤسسات التمويليه التركيه والتي تمارس نشاطاتها في البحرين وكذلك اكد الرئيس التركي على ضروره تطوير العلاقات على الصعيد الامني الى جانب العلاقات السياسيه والاقتصاديه اما في الشأن العربي فقد اكد الرئيس التركي امام البرلمان البحريني على ضروره ان يتحد الفلسطينيين هو الذي يمكن من خلاله انشاء دولتين فلسطينيه واسرائيليه اما في الشأن العراقي فقد اكد على ضروره الحفاظ على وحده العراق واستقراره اما رئيس المجلس الوطني البحريني علي بن صالح فقد ان مملكه البحرين تحرص على الدعم التركي لها وفي كافه المجالات كما ان تركيا تلعب دورا في دعم القضايا العربيه ولاسيما القضيه الفلسطينيه وتسعى الى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط[15] .

اما العلاقات التركيه القطريه فقد شهدت تطورا في المجالات السياسيه والاقتصاديه ومنذ زيارة سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى تركيا في كانون الثاني 2001 دخل مؤشر العلاقات بين الدوحة وأنقرة وتيرة تصاعدية. فقد كانت زيارة سموه بمثابة نقطة تحول في مسيرة

العلاقات القطرية التركية. وقد توجت الزيارة بالتوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمار[16] . كما أعطت الزيارة التي قام بها رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي إلى الدوحة عام 2006 دفعة قوية لعلاقات البلدين الثنائية في الوقت الذي شهد فيه نفس العام قيام الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بزيارة إلى تركيا فضلا عن الزيارات الوزارية المتبادلة والتواصل بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في البلدين[17] وكما شكلت زياره الرئيس التركي لقطرفي شباط2008 دفعه جديده للعلاقات بين البلدين اذتتسم مواقف كل من قطر وتركيا بالتناغم والتقارب إلى حد التطابق في معظم القضايا على الساحتين الإقليمية والدولية ويؤيد البلدان دون تحفظ حق الشعوب في التحرر والانعتاق من ربقة الاستعمار وتقرير المصير واحترام سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واللجوء إلى الحوار والعمل على حل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية ونبذ العنف وتبني كل سياسة من شأنها إشاعة السلم والأمن الدوليين[18] .

وشهدت زيارة الرئيس غول للدوحة عقد أول منتدى اقتصادي لرجال الأعمال في البلدين والتوقيع على اتفاقيات اقتصادية وتجارية لتوثيق التعاون المشترك في الوقت الذي تتطلع فيه تركيا لحصة في نقل الغازالى اوربا اقترح الرئيس التركي عبد الله غول خلال زيارة الى قطر مبادلة المياه التركية بنفط دول الخليج مشيرا الى ان انقرة ترغب في استيراد الغاز من قطر.وقال غول ان "تركيا تعتبر دولة غنية بالمياه هناك بعض الانهار تهدرمياهها في البحر دون الاستفادة منها وهناك مشاريع قيد الدراسة في الوقت الحاضر حول كيفية الاستفادة من مياه تلك الانهار"[19] .

وكما زار امير قطر خليفه بن حمد ا ل ثاني تركيا وذلك في 16اب 2009 والتقى برئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والرئيس التركي عبدالله غول وتم التوقيع خلال هذه الزياره على بروتوكول إضافي لاتفاقية تنظيم استخدام القوى العاملة، ومذكرة تفاهم للتعاون الإذاعي والتلفزيوني والإخباري، واتفاقية بين البلدين حول إلغاء متطلبات التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والمهمة[20] .

ومما لاشك فيه ان زياره امير قطر الى تركيا في هذه الفتره هي ذات ابعاد اقتصاديه وسياسيه وامنيه وهي خطوه لتعزيز الحوار الستراتيجي

اما العلاقات التركيه الكويتيه فقد تطورت وعلى جميع الاصعده من خلال الزيارات المتبادله وتوقيع البروتكولات بين البلدين ففي ايار 2006 وقع رئيس الوزراء والخارجيه الكويتي محمد صباح السالم الصباح ونظيره التركي عبدالله غول اتفاقيه تفاهم مشترك لتطوير العلاقات الثنائيه

بين البلدين والتوصل الى مراجعه شامله لتنفيذ الاتفاقيات والبروتكولات وفي شهر نيسان 2007قام رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح بزياره تركيا والتقى رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان وناقشا العلاقات السياسيه والاقتصاديه والتحديات التي تواجه المنطقة[21] وفي شهر كانون الاول 2009 زار الرئيس التركي عبدالله غول الكويت اذ راى الرئيس التركي ان البلدين مهميين في المنطقه واحدهما يساند الاخرواكد ان العلاقات السياسيه تحظى باولويه الى جانب العلاقات الاقتصاديه وكما ناقش البلدان قضيه السلام في الشرق الاوسط وكذلك قضيه العراق باعتبارها ملفا حيويا ومهما في المنطقه واكد البلدان ضروره ان يحل الملف الايراني بالطرق السلميه بما يحقق الاستقرار والامن في الشرق الاوسط[22] .

اما دوله الامارات العربية المتحدة فقد شهدت تطورا اقتصاديا كبيرا في المنطقه في الوقت الذي شهدت فيه تركيا نموا اقتصاديا في مرحله قياده حزب العداله والتنميه للسلطه فكان لابد للبلدين من تقويه اواصر العلاقات السياسيه بين البلدين بما يحقق اهدافهما الاقتصاديه ومن اجل تطوير هذه العلاقه قام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيه التركي عبدالله غول دوله الامارات والتقى برئيس الدوله خليفه بن زايد ال نهيان الذي اكد "ان تركيا بثقلها السكاني وموقعها الستراتيجي يمكن ان تشكل لدوله الامارات ودول المنطقه شريكا في المجالات الاقتصاديه والتجاريه والاستثماريه والسياحيه وبما يسهم في تعزيز التعاون الاقليمي والدولي"[23] .

اما سلطنة عمان فلا تختلف عن دول الخليج الاخرى في العمل على تطوير علاقاتها مع تركيا ذات الثقل الاقليمي في المنطقه ومن اجل تطوير هذه العلاقا ت وتفعيلها زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان عما ن في 27 كانون الثاني 2005 والتقى بالسلطان قابوس بن سعيد ورئيس واعضاء غرفه تجاره عمان والقى كلمه اكد فيها على اهميه تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي واكد على ضروره تبادل زيارات المسؤليين بما يعزز اواصر العلاقه بين البلدين[24] .

وبناءا على ذلك فان العلاقات السياسيه بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي قد تطورت بشكل كبير منذ استلام حزب العداله والتنميه التركي السلطه وسعيه الى بناء علاقات سليمه بين الدول العربيه والاسلاميه في ضوء الثقل السياسي والاقتصادي الذي تحمله تركيا في المنطقه والذي تعده دول الخليج عاملا مهما لاستقرارها في ضوء التحديات التي تواجه منطقه الخليج العربي ولاسيما يعد احتلال العراق عام 2003 .

رابعا:العلاقات الاقتصاديه التركيه مع دول مجلس التعاون الخليجي

منذ فوز حزب العداله والتنميه في الانتخا بات النيابيه التركيه عام 2002 طبق حزمه من الاصلاحات الاقتصاديه التي ساهمت في زياده نمو الاقتصاد التركي اذ ارتفع الدخل القومي خلال السنوات الخمس الاولى من حكم حزب العداله والتنمية التركي من 123 مليار دولار حتى وصل الى 300مليار دولاروارتفع دخل الفرد من 2105 دولارالى سنويا الى 5375دولار ويرى حزب العداله والتنميه ان الخصخصه هي اداه لزياده الانتاجيه ولكن وفق الكثير من الضوابط التي تحكم الستراتيجيه الوطنيه في القطاعات الحيويه في الدوله بالذات فاصحبت كل صفقات الخصخصه تخضع لمراجعه المجلس الاعلى للحسابات العامه بمنتهى الشفافيه كما ان تركيا عملت على تحقيق استقرار اقتصادي لترفع من قدرتها على استقطاب الاستثمارات الاجنبيه فصعدت تلك الاستثمارات من 14 مليار دولار في 2002 ليصا الى 20مليارمع نهايه عام2006كما ان تركيا حققت الاكتفاء الذاتي واصبحت لاتحتاج الى مبالغ نقديه جديده من صندوق النقد الدولي وبالتالي فان الاقتصاد التركي يعد الاقتصاد الاكثر ديناميكيه على المستوى الاقليمي

كما ان تركيا نجحت في تنويع شركائها التجاريين حول العالم وبلغ عدد شركائها الذين تصدر لهم سلعا بقيمه مليار دولار 24 شريكا تجاريا في حين لم يتجاوز هذا العددثمانيه عام 2002وكما ارتفع عدد الدول المتلقيه للصادرات التركيه بوجه عام من 172 دوله عام 1996 الى 218 دوله عام 2008وفي عام 2007 بلغ مجمل صادراتها حوالي 115 مليار دولاروواردتها 162مليار دولار[25] هذا التطور في الاقتصاد التركي جعل دول مجلس التعاون الخليجي تسعى الى تطوير علاقاتها مع تركيا ولاسيما بعد عام 2002على الرغم من ان العلاقات التجاريه التركيه الخليجيه قد بدأت منذ السبعينيات من القرن المنصرم الانها بدات تطور شكل كبير مع تسلم حزب العداله والتنميه السلطه حيث بلغت الصادرات التركيه الى دوله الامارات العربيه المتحده حوالي اكثر من ثلاث مليارات ومائتين واربعين مليون دولار اوما نسبته 3%من مجمل الصادرات التركيه كما بلغت الصادرات التركيه الى السعوديه حوالي مليار واربعمائه وسته وثمانين مليون دولاروجاء التطور القياسي في المؤشر العام 2008حيث ارتفعت الصادرات التركيه خلال الثمانيه اشهر الاولى الى لدول المنطقه اذ ارتفعت الى الكويت بحوالي 177%والى قطر 203%والى الامارات العربيه 210%وفي اب 2008 ازاحت الامارات العربيه المتحده المانيا من قمه مستقبلي الصادرات التركيه في حين ان حجم الاستثمارات الخليجيه لايتعدى في تركيا لايتعدى المليارين ومائه مليار دولار وذلك استنادا الى تصريح وزيرا لخزانه التركي محمد شيمشك في اذار 2008وجاء الحدث الابرز في تشرين الاول 2008 عندما وقع ائتلاف خليجي مكون من ثلاث

مؤسسات ماليه اتفاقيه مع انقره لاستثمار سته مليارات دولار في قطاع الزراعه والبنيه التحتيه التركيه وهذه المؤسسات(بنك اثمار بي اس سي وصندوق ابو ظبي للاستثمار وصندوق التمويل الخليجي)[26] .

اما عمان فقد بدات نحو الاستثمارات الاجنبيه متر منذ عام 2000لاسيما منذ انضمامهاالى منظمه التجاره العالميه اذ فتحت التسهيلات والحوافز للمستثمرين الاجانب وتعد تركيا من الدول التي لها علاقات اقتصاديه متطوره مع سلطنه عمان وتشير الاحصائيات ان قيمه الورادات العمانيه من تركيا بلغت عام 2004حوالي9.651مليون ريال عماني اما قيمه الصادرات العمانيه لتركيا فبلغت حوالي 269الف ريال عماني وفي عام 2005 بلغ التعاون التجاري بين البلدين حوالي 31مليون دولار[27] .

اما المملكه العربيه السعوديه فتعد من الدول المهمه في منطقه الخليج العربي من الناحيه الاقتصاديه لتركيا اذ زداد حجم التجاره بين البلدين من 3.3مليارعام 2006الى 5.5 مليار عام 2008كما ان هناك 2007في حين نرى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في عام 2004حوالي6786مليون ريال سعودي[28] .

كما قامت السعوديه بالاستثمار في تركيا ولاسيما في الجانب الزراعي اذ قال رئيس الوحده التركيه لشركه بلانيت فود وورلد الخاصه السعوديه ان الشركه ستستثمر ثلاث مليارات دولار في في مشاريع زراعيه خلال الخمس سنوات القادمه وان الشركه تريد انشاء عشرين مزرعه صناعيه وان المساحه التي سيتم استغلالها ستبلغ عشر الاف متر مربع في المرحله الاولىوستزرع خضروات وفواكه وستتوجه اغلب صادراتها للسعودية[29] .

اما بالنسبه للعلاقات الاقتصاديه التركيه القطريه فانها متطوره ونظرا لما تتمتع به قطر وتركيا من إمكانيات اقتصادية واستثمارية كبيرة وواعدة فقد شهد المجال الاقتصادي بدوره تطورا في التعاون وتنوعا في الاستثمار وتوطدت العلاقات في القطاعات التي تعنى بهذه المجالات لا سيما بعد تشكيل اللجنة العليا المشتركة بين البلدين والتي تعقد دورات تناوبية في كل من الدوحة وأنقرة تتطرق خلالها إلى مواضيع وقضايا شتى تتصل بالتعاون الاقتصادي والسياحي والنقل والصحة فضلا عن التعاون بين القطاع الخاص في البلدين. وفي هذا الصدد تشارك شركات تركية في مجال المقاولات والمشاريع في الدولة حيث بلغت قيمة تلك المشاريع في العام 2006 ثلاثة مليارات دولار بدلا من 150 مليون دولار فقط عام 2004

كما قامت عدة وفود تركية بزيارة قطر في الفترة الماضية وأقامت تركيا العديد من المعارض التجارية في البلاد.

وفي إطار اتفاقية النقل الجوي الموقعة بين البلدين في شهر مارس 2006 بدأت الخطوط الجوية القطرية أولى رحلاتها المباشرة إلى تركيا (الدوحة – اسطنبول – الدوحة) بمعدل رحلتين أسبوعيا، زادت إلى ثلاث رحلات ثم إلى سبع رحلات أسبوعيا بعد توقيع اتفاقية النقل الجوي بين الخطوط الجوية التركية والهيئة العامة للطيران المدني القطري في عام 2007. ووفقا للاتفاقية سيتم البدء في تشغيل خط للشحن الجوي بين البلدين. كما قام بنك الدوحة بافتتاح فرع له في تركيا الأمر الذي سيعزز من فرص التعاون المالي بين البلدين بما يتوفر لهما من رغبة صادقة بهذا الخصوص. ونتيجة لكل ذلك زاد حجم التبادل التجاري بين قطر وتركيا عبر السنوات الأربع الأخيرة وشهد تزايدا مضطردا منذ عام 2003 حيث بلغ آنذاك (34.5) مليون دولار أميركي ارتفع في عام 2004 إلى (37.4) مليون دولار ثم إلى (96) مليون دولار عام 2005 ليصل في عام 2006 إلى (368.9) مليون دولار وهو العام الذي بلغت فيه قيمة الصادرات القطرية إلى تركيا (35.5) مليون دولار وقيمة الواردات منها (333.4) مليون دولار[30] .

وبنهاية عام 2007 ارتفع حجم التبادل التجاري بين قطر وتركيا بشكل لافت ليصل إلى (484) مليون دولار كما ارتفعت قيمة الصادرات التركية للبلاد إلى 457 مليون دولار وتضاعف حجم التبادل التجاري ليصل الى مليار و52مليون دولارعام 2008. وواصلت الاستثمارات التركية نموها في قطر عام 2007 لتسجل رقما قياسيا جديدا وصل إلى 5 مليارات و406 ملايين دولار بينما كان هذا الرقم في عام 2006 حوالي 3 مليارات دولار ولم يتجاوز الـ 96 مليون دولار في عام 2003 مما يدل على حجم التطور الاقتصادي الكبير بين البلدين. وتشارك الشركات التركية وعددها نحو 20 شركة تعمل في قطر في مشروع بناء المبنى الرئيسي لمطار الدوحة الجديد والميناء البحري الجديد ومبنى المتحف الإسلامي ومبنى المؤتمرات في المدينة التعليمية والعديد من الأبراج والأسواق ومد أنابيب الغاز وفي تنفيذ طريق الشمال حيث تقوم شركة «تكفن» بتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من هذه الطريق بعقد قيمته ملياران وواحد وثمانون مليون دولار علاوة على حوالي 7 آلاف عامل تركي يعملون في مجالات الإنشاء والخدمات العامة بالدولة[31] .

وفي الاتجاه الآخر فإن شركة «بروة» العقارية القطرية وشركة «الديار» القطرية تبحثان عن مجالات استثمار في تركيا ومنها قطاع السياحة. وقد شملت قائمة الواردات القطرية من تركيا عام 2006 حسب إحصائية لغرفة تجارة وصناعة قطر العديد من السلع من أهمها الحديد

والصلب «فولاذ» والأجهزة والمعدات الكهربائية والجرارات والدراجات ومصنوعات الحديد والصلب والأدوات المنزلية والأثاث والملابس والأقمشة ومنتجات المطاط وأدوات وأجهزة البصريات والطب والجراحة. وتمثلت أهم الصادرات القطرية لتركيا في ذات العام في اللدائن ومصنوعاتها والزيوت البترولية[32] .

وتعزيزا لمسيرة تعاونهما الاقتصادي المشترك وقعت قطر وتركيا على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مثل اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات في 25 – 12 – 2001 ومذكرة تعاون في 6 – 10 – 2003. فيما يعمل الجانبان على تشكيل مجلس رجال أعمال بين غرفة تجارة وصناعة قطر والاتحاد التركي للغرف التجارية وزيادة تبادل السلع بينهما وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين القطاع الخاص في البلدين وبحث إمكانية إقامة مشاريع صناعية مشتركة بينهما وذلك حسب مذكرة التفاهم الموقعة بالدوحة في هذا الخصوص بتاريخ 13– 11– 2005 [33] .

وتعمل 25 شركه تركيه في قطر في العديد من القطاعات باستثمارات فاقت 5مليارات دولار اما استثمارات القطريين في تركيا فقد فاقت المليار دولار وكما وقع اتحاد الغرف التجاريه التركي مع اتحاد غرفه تجاره وصناعه قطر مذكره تفاهم اذ وقعها عن الجانب التركي مراد يلشينتاس رئيس غرفه تجاره اسطنبول وعن الجانب القطري عبد العزيز العمادي نائب رئيس الغرفه وتم التاكيد على تطوير التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين وكان رئيس غرف اتحاد تركيا قد زار قطر في عاد 2006 لاول مره وكان تعداد الوفد 80 رجل اعمال تركي اما زياره الاخيره فقد كان تعداد الوفد 200رجل اعمال وهذا يدل على الاهميه التي ترها تركيا في التعاون الاقتصادي مع قطر لاسيما ان التبادل القطري التركي وصل الى 1.5مليار دولار عام 2009 اغلبها واردات قطريه من السوق التركية[34] .

اما العلاقات الاقتصاديه التركيه البحرينيه فان التعاون مازال ضئيلا قياسا بالدول الخليجيه الاخرى ولايتناسب مع مايمتلكه البلدان من امكانات وفرص ولاسيما الاقتصاد التركي من توافر العديد من السلع الصناعيه والزراعيه القابله للتصدير الى الخارج فضلا عن ان مملكه البحرين تتميز بمركز مالي متطور وموقع ستراتيجي مهم ففي مجال التبادل التجاري بلغ حجم التبادل في المجال غير االنفطي نحو19,3مليون دينار بحريني عام 2004وبالتالي ان حصه مملكه البحرين في التجاره الخارجيه تبلغ 0.00%في مجال الصادرات و1,15%في مجال الواردات علما ان الميزان التجاري البحريني يحقق عجزا لصالح تركيا ارتفعت قيمته من 2.3 مليون دينار عام 2000الى 11.9مليون

دينار عام 2004وهناك 46وكاله تركيه مسجله في مملكه البحرين تغطي مجالات الملابس الجاهزه والاقمشه وادوات الزينه وادوات الري والاليات الثقيله والمواد الغذائيه اما عدد فروع الشركات التركيه المسجله في البحرين فتبلغ 12فرعا تشمل مصرفا للاعمال الخارجيه وشركات مقاولات وشركه واحده تعمل كمكتب تمثيلي وفي مجال العماله والسياحه تعمل الشركات التركيه دورا مهما في تنميه الاقتصاد البحريني كما تشكل تحويلاتها الماليه مصدر مهم اذ يعمل المواطنيين الاتراك في مختلفالانشطه الاقتصاديه في البحرين وتشجيعا للتبادل السياحي قررت تركيا في 2005تيسير الحصول على تاشيره دخول البحرينين ومواطني دول المجلس اليها وذلك خلال موسم الاجازات عن طريق اصدارها سمه الدخول لهم من نقاط التفتيش الحدوديه مقابل دفع رسوم قدرها 15يورو لمده 90يوما[35] .

وكما حث وزير الصناعة والتجارة البحريني خلال زيارته لتركيا الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والصناعية بين البلدين وشاركت غرفه صناعه وتجاره البحرين في ملتقى الشراكه العالمي للموسسات الصغيره والمتوسطه الذي عقد في تركيا وكما استضافت المنامه المنتدى البحريني التركي على هامش المنتدى الحادي عشر للقطاع الخاص للبلدان الاسلاميه عام 2005 واعلنت مؤسسه البونيدو(منظمه الامم المتحده للتنميه الصناعيه) افتتاح مكتب لها في اسطنبول لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين وفي عام 2002 شاركت شركات تركيه في ملتقى رجال الاعمال البحرينيين والتركيين والتي تخطط لانشاء مشاريع في المملكه وشارك في هذا الملتقى 37رجل اعمال تركي وكما زداد التبادل التجاري 70مليون دولار عام 2007وارتفعت صادرات البحرين الى تركيا بنسبه 64%عن عام 2006 والتي وصلت الى 29.02مليون دولار[36] ومن اجل تطوير العلاقات الاقتصاديه التركيه البحرينيه تم الاتفاق ابان زياره الملك البحريني لتركيا في 4-5 اب2008[37] .

ا- على تشجيع الاستثماريين البلدين ولاسيما شركات المقاولات

ب- حث رجال الاعمال عى تكثيف الاتصالات بينهما

ج- تفعيل الاتفاقيات الاقتصاديه والتجاريه بين البلدين

د- مواصله اجتماعات اللجنه الاقتصاديه المشتركه

هـ- تشجيع الجهود الراميه لتوقييع اتفاقيه التجاره الحره بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي

ومن اجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول الخليج العربي والاستفاده من المزايا التي يتمتع بها الجانبين توجد مجالات عديده لتعزيز التعاون ابرزها :

1- زياده معدل التبادل التجاري من خلال حث القطاع الخاص على زيادته
2- تكثيف الزيارات المتبادله بين مسؤلي ورجال اعمال الجانبين التركي ودول مجلس التعاون الخليجي-
3- استخدام الشركات التركيه لدول مجلس التعاون الخليجي كمركز توزيع اقليمي في منطقه الشرق الاوسط
4- تكثيف اقامه المعارض المتخصصه والاستفاده من الخبرات التركيه في مجال المؤتمرات واوالمعارض
5- دعم وتطوير حركه الشحن بين الجانبين
6- افتتاح عددمن المصانع المشتركه المتخصصه في بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من الخبرة التركية ورؤس الاموال الخليجية واقامه مشاريع مشتركة في القطاع الخاص
7- استفادة الشركات التركية من التسهيلات التي تقدمها دول الخليج العربي المتعلقه بالتامين والمصارف
8- الاستفادة من الخبرات التركيه في مجال التجاره الخارجية
9- الاستفادة من الخبرات الصناعيه التركيه واقامت المشاريع الصناعية المشتركة
10- امكانيه فتح اماكن تدريب نوعيه في المجالات المختلفه بمشاركه تركية خليجية
11- التعاون في مجال الصناعات الصغيره والمتوسطه ووبالاخص تطرير المناطق الصناعيه والحاضنات الصناعيه نتيجه التجربه الرائده في تطوير الحاضنات الصناعيه في تركيا .

وابرز ماحققته دول مجلس التعاون الخليجي هوالتوقيع الاتفاقيه الاطاريه للتعاون الاقتصادي في المنامه في 30ايار 2005والتي اكدت على بعض المجالات السالفه الذكرمع تركيا .

خامسا: مذكره التفاهم بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي

من اجل تعزيز العلاقات التركيه مع دول مجلس التعاون الخليجي تم التوقيع عى مذكره تفاهم للحوار الستراتيجي في جده بين وزير الخارجيه التركي علي باباجان ورئيس الوزاء القطري الشيخ حمد بن جاسم ال جبر ال ثاني وامين عام المجلس عبد الرحمن العطيه واكد رئيس الوزراء القطري "توقيع المذكره خطوه على طريق العلاقات الستراتيجيه وهي محوريه بين دول مجلس

التعاون وتركيا واكدايضا"ان المذكره ستفتح افاق التعاون في المجالات السياسيه والاقتصاديه والامنيه والثقافيه"[38] اما وزير الخارجيه التركي فقد اكد "ان تركيا تعطي اهميه لاستقرار دول الخليج" واكد الوزير التركي "ان الهدف من مذكرة التفاهم هو "الحوار الاستراتيجي وتطوير العلاقات الايجابية والتعاون البنيوي وتاسيس الية استشارية منتظمة وشاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والامنية والثقافية"[39] وعقب التوقيع على المذكره اكد رئيس الوزراء ووزير الخارجيه القطري ان التقارب التركي الخليجي ليس له علاقه بميزان القوى الاقليمي وان التقارب التركي الاسرائيلي يخدم عمليه السلام في الشرق الاوسط .

تكتسب مذكرة التفاهم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا، والتي تم توقيعها في جدة في الثاني من أيلول 2008، أهمية كبيرة بالنظر لأسباب عدة[40] .

أولها: أنها تمثل نقلة نوعية في العلاقات الخليجية–التركية، ولاسيما أن هذه المذكرة تؤسس لحوار منتظم بين الجانبين ثانيها: أن التوقيع على هذه المذكرة من شأنه أن يمثل دفعة قوية للحوار الاقتصادي بين الجانبين، السبب الثالث هو أن التوقيع على المذكرة جاء في الوقت الذي تتحرك فيه تركيا بقوة تجاه منطقة الشرق الأوسط، ويتعاظم دورها الإقليمي بشكل ملحوظ، ولعل انخراطها في الوساطة بين إسرائيل وسورية في مفاوضات السلام غير المباشرة الدائرة بينهما منذ فترة، وحضور رئيس وزرائها للقمة الرباعية التي عقدت في العاصمة السورية دمشق مؤخراً إضافة إلى الرئيس السوري ونظيره الفرنسي وأمير قطر، ودورها في ملف البرنامج النووي الإيراني، وزيارة الرئيس الإيراني نجاد لها في آب 2008، هي كلها مؤشرات على تعاظم هذا الدور. أما السبب الرابع فيتمثل في حقيقة أنه في ظل القلق تجاه برنامج إيران النووي وتدخلاتها في الملفات العربية من العراق إلى فلسطين إلى لبنان؛ فإن الدول الخليجية تبدو مرحبة بدور تركي يستطيع أن يوازن الدور الإقليمي المتنامي لإيران في الشرق ويبدو أن تركيا ترى أن الظروف مهيأة من أجل لعب هذا الدور على خلفية القلق الخليجي والعربي من برنامج إيران النووي، وغياب القوة الإقليمية العربية القادرة على ملء الفراغ السياسي في المنطقة، إضافة إلى ترحيب الولايات المتحدة وإسرائيل بهذا الدور التركي، ولعل هذا ما يتضح من زيارات العديد من المسؤولين الخليجيين إلى تركيا خلال السنوات الأخيرة،في اطار الحوار الاستراتيجي بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي اختتم الاجتماع الوزاري التركي الخليجي الأول أعماله في اسطنبول بوضع خريطة طريق مشتركة لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والدفاعية والأمنية بين تركيا

ودول مجلس التعاون وبالتأكيد على حرص الدول المشاركة على التعاون من أجل تكريس الأمن والاستقرار في المنطقة .

البيان الختامي الذي صدر عن الاجتماع[41] رحب بتصديق الدول الأعضاء في مجلس التعاون والجمهورية التركية على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي التي تم التوقيع عليها في ايار2005 والاتفاق على تفعيلها عن طريق تشكيل اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي المنصوص عليها في الاتفاقية للتنسيق في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بما في ذلك على سبيل المثال مشاريع الأمن الغذائي ومشاريع البنية الاساسية للمواصلات ومجالات الاستثمار والسياحة.

كما تم الاتفاق على تشجيع الجهات المختصة لديهما على عقد مشاورات لبحث امكانيات التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك النفط والغاز والطاقة المتجددة والثروات المعدنية وأخذا علما بشأن المشروع المقترح بإنشاء سكة حديد تربط دول مجلس التعاون بتركيا واتفاقا على استكمال مناقشته في مرحلة لاحقة.

وأطلع الجانبان على سير مفاوضات التجارة الحرة وأعربا عن عزمهما على تكثيف الجهود لاستكمال تلك المفاوضات في أقرب وقت ممكن وفق إطار زمني محدد يتم الاتفاق عليه بين الجهات المختصة. وأكدا قناعتهما بأن إبرام اتفاقية التجارة الحرة من شأنه ان يسهم في تعزيز العلاقات بينهما في جميع المجالات.

في المجال الأمني أكد البيان الختامي على المواقف الثابتة للجانبين في إدانة الإرهاب بمختلف أشكاله وصوره أيا كان مصدره ..وجددا دعمهما لكل جهد إقليمي ودولي لمكافحة هذه الظاهرة مع الحث على المزيد من التعاون بين السلطات المختصة في مكافحة الإرهاب ومصادر تمويله وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة ومكافحة غسيل الأموال بالإضافة إلى الاستفادة من البرامج التدريبية التي تنظمها الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة . وفي المجال العسكري والدفاعي دعا الجانبان إلى المزيد من التعاون والتنسيق على المستوى الثنائي بين الجهات المختصة فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي المجال الثقافي والتعليمي العلمي اتفق الجانبان على تكثيف التعاون وتبادل الخبرات فيما بين المؤسسات الثقافية المختلفة ومؤسسات التعليم ومراكز البحث العليمي والإرشيف الوطني بالإضافة إلى الاتفاق على تشجيع إنشاء أقسام للدراسات العربية والتركية ومراكز للغة العربية والتركية في

كل من دول المجلس وتركيا وبرامج للتبادل الثقافي والتعليمي وكذلك تبادل الدبلوماسيين الناشئين لتعلم اللغة والتدريب على رأس العمل.

واوضح البيان ان الاجتماع تناول أيضا القضايا الدولية والإقليمية .ففي شأن النزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ومسيرة السلام في الشرق الأوسط ..رحب الجانبان بالتوجهات الإيجابية للإدارة الأمريكية الداعمة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وأكدا على حل هذه القضايا وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومرجعية مدريد وخارطة الطريق ومبدأ الأرض مقابل السلام .

كما أكدا على مبدأ حل الدولتين " فلسطينية وإسرائيلية " تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام وأن الأمن والسلام في المنطقة لا يتحققان إلا بقيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أعرب الجانبان عن رفضهما للسياسيات الإسرائيلية في بناء المستوطنات وهدم المنازل وبناء الجدار العازل والتهجير القسري ومصادرة الاراضي ..ودعا الجانبان لوقف فوري لهذه السياسات التي تؤدي إلى عرقلة عملية السلام.

وأعرب الجانبان عن قلقهما إزاء عدم إحراز تقدم بالوصول إلى حل النزاع حول الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى و طنب الصغرى و أبو موسى " التي تحتلها ايران ..وأكدا دعمهما لتسوية هذا النزاع بالطرق السلمية وفقا للشرعية الدولية سواء من خلال المفاوضات المباشرة أو بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وشدد البيان على أهمية ان تكون العلاقات بين دول المنطقة مبنية على أساس حسن الجوار والاحترام الكامل لسيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ويذكر أن هذا الإجتماع يدخل في اطار آلية الحوار الإستراتيجي الرفيع المستوى الذي دخل حيز التنفيذ سبتمبر 2008 وتمخضت عنه مذكرة تفاهم وقعت بين أنقرة ودول مجلس التعاون الخليجي لتوثيق العلاقات في المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية والثقافية عبر عقد مؤتمرات استشارية على المستوى الرفيع بشكل مستمر. وتقوم تركيا ، التي تبذل جهودا لخلق جو يسوده الإستقرار والأمن في المنطقة منذ العام الماضي ، بتنفيذ عدد من المشروعات لتوطيد العلاقات مع دول الخليج.

ومن جهة اخرى، اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في ختام الاجتماع أنه تم فتح صفحة جديدة في العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي عنوانها التعاون لمواجهة التحديات في المنطقة والعمل على الاستقرار والسلم فيها. من جهته رأى وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي الرئيس الحالي للمجلس أن الاجتماع كان ناجحا للغاية وأنه حقق الهدف الذي عقد من أجله. وقال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية إن المسائل التي نوقشت خلال الاجتماع كانت موضع اهتمام الدول المشاركة مشيراً إلى أن دول المجلس تقدر الدور التركي النشط في المنطقة. من جهتها أعلنت وزارة الخارجية التركية أن داود أوغلو أعلن أمام الاجتماع الذي كان مغلقا أن المشاركين في الاجتماع اتفقوا على إنشاء شبكة سكك حديد تربط دول المنطقة ببعضها ومنها إلى تركيا و أوروبا مشيرا إلى أن التجهيز لهذا المشروع جار حالياً.

وقال الوزير التركي إن استثمارات دول المجلس في تركيا وصلت العام الماضي إلى 10 مليارات دولار مضيفاً أن حجم التبادل التجاري تضاعف منذ عام 2002 ثماني مرات ليصل إلى 6ر16 مليار دولار.

على الصعيد نفسه قالت مصادر الاجتماع إن المشاركين اتخذوا قراراً لبناء طريق يربط دول المجلس يتضمن بناء جسر بين البحرين وقطر كما تم توقيع اتفاق لتشكيل أساس قانوني للعلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المجلس.

يذكر ان الاجتماع الذي يشارك فيه وزراء خارجية تركيا والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والسعودية وسلطنة عمان الرئيس الحالي للمجلس والأمين العام للمجلس تناول الآليات اللازمة لتفعيل الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي المشترك التي وقعها الجانبان في البحرين عام 2005 ومذكرة التفاهم التي تم توقيعها في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في الثاني من أيلول عام 2008 كما تناول سير مفاوضات التجارة الحرة بين الطرفين والعمل على الانتهاء من المفاوضات بأسرع وقت ممكن إضافة إلى تعزيز مجالات التعاون الثقافي والتعليمي والعلمي والسياحي.

الاستنتاجات

من خلال دراستنا لموضوع العلاقات التركيه مع دول مجلس التعاون الخليجي في عهد حزب العداله والتنميه تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات ابرزها :

1- **سعت دول مجلس التعاون الخليجي الى بناء علاقات سياسيه مع تركيا من اجل خلق توازن اقليمي معها**
2- **سعت تركيا الى زياده حجم التبادل التجاري والاستثماري مع دول المجلس من اجل رفع مستوى تجارتها الخارجية فضلا عن سعي تركيا الى زياده استثماراتها الى دول الخليج وذلك من اجل تقويه امكانياتها الاقتصاديه**
3- **سعي تركيا للحصول على النفط من دول الخليج العربي لاسيما انها تعتمد 90%على استيراد النفط ودول المجلس تمتلك على 35%من احتياطي النفط العالمي**

4- من اجل تطوير العلاقات بكافه اشكالها السياسيه والاقتصادية والامنية من خلال تبادل الزيارات بين المسؤلين الاتراك والخليجيين على اعلى المستويات السياسيه

5- تشابه الروئ التركيه والخليجيه في حل قضايا المنطقه ولاسيما القضيه الفلسطينيه وكذلك سعيهما الى تحقيق الامن والاستقرار في العراق ورفضهما انتشار اسلحه الدمار الشامل في المنطقه وحل قضيه ايران سليما

6- هناك دول خليجيه ذات علاقات اقتصاديه متطوره مع تركيا ولاسيما كل من المملكه العربيه السعوديه ودوله الامارات العربيه المتحده فيفي حين ان دوله قطر والكويت اقل مستوى في التعاون الاقتصادي تليهما كال من البحرين وعمان

7- سعي تركيا لان تكون دول مجلس التعاون الخليجي مركز اقليمي في التجاره الدوليه

8- تشجيع الجهود الراميه لتوقيع اتفاق التجاره الحره بين تركيا ودول المجلس

9- من اجل تطوير العلاقات السياسيه والاقتصاديه والامنيه والثقافيه تم توقيع مذكره التفاهم بين الجانبين بما يخدم مصالحهما

10- ان توقيع هذه المذكره تأتي في وقت ترى فيه تركيا انها ذات ثقل اقليمي في منطقه الشرق الاوسط وترى فيها دول مجلس التعاون الخليجي بانها الدوله التي يمكن الاعتماد عليها لحل مشاكل المنطقه

المصادر والهوامش

(1) علي الحوراني ،العلاقات الخليجيه التركيه بين دواعي التوثيق ومعوقات التفعيل مركز الامارات للدراسلت والاعلام ،،شباط 2009ص1

(2) المصدر نفسه ،ص2

(3) المصدر نفسه ،ص2

(4) شريف شعبان مبروك ،نحو تريسخ العلاقات الخليجيه التركيه ،مجله خالد العسكرية، الرياض العدد2008،95ص3

(5) المصدرنفسه ص3

(6) مجلس التعاون يوقع مذكره تفاهم مع تركيا www.bna.bh/?ID=133723

(7) احمد ابراهيم احمد واخرون ،حال الامه العربيه 2007 -2008ثنائيه التغير والاختراق مركز دراسات الوحده العربيه 2008،ص71-72

(8) العلاقات السعوديه التركيه تتطور بوتيره متسارعه ، صحيفة الشرق الاوسط 2كانون الثاني 2010 .
(9) العلاقات السعوديه التركيه وصلت لدرجه تحفزللعمل على توطيدها ،صحيفه الرياض السعوديه ،5شباط 2009 .
(10) الارشيف البحريني ،على الرابط
http://www.bahrainprimeminister.net/news/Feb3.html
(11) المصدر نفسه
(12) نتائج مثمره لزياره سمو رئيس الوزراء الى تركيا،وكاله انباء البحرين 17 شباط 2006 www.bna.bh/?ID=133723
(13) المصدر نفسه www.bna.bh/?ID=133723
(14) زياره جلاله الملك لتركيا علاقات وثيقه ومتطوره بين البلدين ،وكاله انباء البحرين ،3اب 2008 www.bna.bh/?ID=133723
(15) الرئيس التركي عبدالله غول خطابه امام المجلس الوطني البحريني ، على الرابط ، www.shura.bh/.../News
(16) قطر وتركيا تقارب الى حد التطابق ،صحيفه العرب ،5شباط 2009،على الرابطw ww.lahona.com/show_news.aspx?nid=249793&pg=1
(17) المصدر نفسه
(18) المصدر نفسه
(19) الرئيس التركي يناقش مبادله المياه بنفط الخليج ،على الرابط w ww.qatarshares.com
(20) تعزيز العلاقات مع تركيا مهم لأمن الخليج على الرابط w ww.qatarshares.com
(21) العلاقات بين تركيا والكويت تاريخيه ومتميزه ،وكاله الانباء الكويتيه www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/.../316469.htm
(22) الرئيس التركي يوكد متانه العلاقات بين تركيا ودوله الكويت ،على الرابط www.kuna.net.kw/.../ArticleDetails.aspx?Language=ar...
(23) وكاله انباء الامارات 5نيسان 2005
(24) تفعيل التعاون التركي العماني ،وكاله الانباء العمانيه 17 تشرين الثاني 2005
(25) عبد الجليل زيد مرهون ،مستقبل الدور التركي في الخليج ،مركز الجزيره للدراسات
(26) علي الحوراني العلاقات الخليجيه التركيه بين دواعي التوثيق ومعوقات التفعيل ،مصدر سابق ص3
(27) تفعيل التعاون التركي العماني،مصدر سابق
(28) العلاقات السعوديه التركيه تتطور بوتيره متسارعه،مصدر سابق
(29) العلاقات السعوديه التركيه وصلت لدرجه تحفزللعمل على توطيدها،مصدر سابق
(30) قطر وتركيا تقارب الى حد التطابق ،صحيفه العرب ،مصدر سابق
(31) المصدر نفسه
(32) المصدر نفسه

(33) المصدر نفسه

(34) العمادي يتوقع ارتفاع المبادلات التجاريه،صحيفه ديلي نيوز ،5تشرين الاول 2009

(35) الارشيف البحريني ،مصدرسابق

(36) المصدر نفسه

(37) زياره جلاله الملك لتركيا علاقات وثيقه ومتطوره بين البلدين،مصدر سابق

(38) مذكره التفاهم بين تركيا ودول الخليج

(39) شحاته محمد ناصر ،تركيا والحليج العربي الافاق والصعوبات ،مركز الامارات للبحوث الاستراتيجيه،2008

(40) الحوارالاستراتيجي بين تركيا ودول مجلس التعاون الحليجي، www.shura.bh/.../News

(41)المصدر نفسه